أثر العولمة الاقتصادية على الإنفاق الاستهلاكي في العالم الإســـلامي

دراسة حالة
المملكة العربية السعودية وجمهورية السودان
في الفترة من ١٩٩١م – ٢٠٠٧م

د. الإمامُ بله طيب الأسماء حمد
جامِعةُ وادي النيلِ بالسودان

قال اللهُ تعالى :﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا يَتَمَتَّعُونَ وَيَأْكُلُونَ كَمَا تَأْكُلُ الْأَنْعَامُ وَالنَّارُ مَثْوًى لَّهُم ﴾ . وقال سُبحانَه وتعالى : ﴿ يَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا وَاسْتَمْتَعْتُم بِهَا فَالْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ بِمَا كُنتُمْ تَسْتَكْبِرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَبِمَا كُنتُمْ تَفْسُقُونَ ﴾، وعن أبي سعيدٍ الخُدريِّ رضيَ اللهُ عنه عن النبيِّ صلّى اللهُ عليه وسلَّمَ قال : (والذي نفْسي بيَدِه لا تقومُ الساعةُ حتّى تُكَلِّمَ الرَّجُلَ عَذَبَةُ سَوطِه، وشِراكُ نَعْلِه وتُخْبِرُهُ بما أحدَثَ أهلُهُ من بَعدِه) . وفي حديثٍ آخرَ أنّ عُمَرَ بنَ الخطَّاب رضيَ اللهُ عنهُ رأى في يدِ جابرِ بنِ عبدِ اللهِ درهَماً فقالَ : ما هذا الدِّرهَمُ؟ قال : أريدُ أنْ أشتري به لأهْلي لَحماً قَرِمُوا إليه، فقالَ عُمَرُ رضيَ اللهُ عنه : أكُلَّما اشتهَيتُم اشتريتُم؟ أمَا يُريدُ أحدُكُمْ أن يَطوي بَطنَهُ لابنِ عمِّه أو جارِه، أينَ تذهَبُ منكُم هذه الآيةُ:﴿ أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا وَاسْتَمْتَعْتُم بِهَا ﴾، كما ذَكَرَ الفاروقُ قولَه : "كفى بالمرءِ سَرَفاً ألاّ يشتهي شيئاً إلاّ اشتراه فأكلَهُ" وأيَّدَ قولَه بالحديثِ الشريفِ "من السَّرَفِ أنْ تأكُلَ كُلَّ ما أشتهيتَ" .

العولمةُ الاقتصاديةُ ظهرتْ بعدَ نهايةِ الحربِ الباردةِ وزوالِ المعسكرِ الشرقيِّ، وتحوُّلِ النظامِ الدوليِّ بما فيه الاقتصادُ إلى نظامٍ أحاديٍّ تُهيمنُ عليه الولاياتُ المتحدةُ الأمريكيةُ في ظواهرِه(السياسيةِ، والاقتصاديةِ، والثقافيةِ، والاجتماعيةِ) كافّةً؛ فالعولمةُ كـ(مفهومٍ، ونظريةٍ، وظاهرةٍ) لها تجلّياتٌ عديدةٌ نتجتْ عن (الثورةِ العلميةِ، والتكنولوجيا، وثورةِ الاتصالاتِ والمعلوماتِ) التي أفرزَت تطوُّراتٍ جديدةً متنوِّعةً في نمطِ الإنتاجِ والاستهلاكِ؛ الذي أدّى بدورِه إلى الحاجةِ في توسيعِ الأسواقِ، وتغييرِ نمطِ الاستهلاكِ، في إطارِ سُوقٍ عالميةٍ واحدةٍ تستوعبُ كلَّ هذه المنتجاتِ الضخمةِ، بالتالي نجدُ أنّ العولمَةَ في جوانبِها كافةً ليستْ حَدَثاً يكتملُ مرّةً واحدةً؛ مثل (اندلاعِ الحربِ، أو سقوطِ نظامٍ) إنّما هي عمليةٌ مستمرةٌ باستمرارِ النظامِ الرأسماليِّ، الأمرُ الذي دفعَ بالباحثِ أن يتناولَها كـ(ظاهرةٍ، أو نظامٍ) له تأثيرٌ سلبيٌّ على الإنفاقِ الاستهلاكيِّ في السعوديةِ والسودانِ بصفةٍ خاصَّةً، وعلى الدولِ الإسلاميةِ بصفةٍ عامَّةً،

والتي لديها نظامٌ متميِّزٌ ومستقلٌ، فقَد جاءَ النظامُ الاقتصاديُّ الإسلاميُّ صالحاً شاملاً لكلِّ زمانٍ ومكانٍ، ومن عمومِ الإسلامِ وشموله أنّه نَظَمَ (أمورَ الدِّينِ والدنيا) جميعاً، فجاء نظامُه الماليُّ منتظماً وعادلاً؛ فهو يُقرُّ الملكيةَ الفرديةَ مادامتْ وسائلُ تملُّكها مشروعةً، ويُقرُّ حريِّةَ التصرّفِ في الأموالِ مادامَ ذلك التصرّفُ متماشياً مع روحِ الشريعةِ الإسلامية، ومادامتْ مصلحةُ الفردِ لا تطغى على مصلحةِ الجماعةِ، ويُقرُّ استهلاكَ السلعِ والخدماتِ مادام ذلك الاستهلاكُ مُقيَّداً بضوابطِ الشريعةِ الإسلامية، بعيداً عن المحُرّمات، وبعيداً عن كلِّ ما من شأنه الإضرارُ بصحة ومالِ المستهلك، ويعودُ ذلك للخصوصيةِ التي يتَّصفُ بها الاقتصادُ الإسلاميُّ من خلالِ اعتماده على مصادرَ إلهيّة تنظمُ الحياةَ الاقتصاديةَ بعيداً عن المصادرِ الوضعية؛ لذا يُريدُ الباحثُ أن يُبيِّنُ في تناوله لهذا الموضوعِ أثرَ العولمةِ الاقتصاديةِ على الإنفاقِ الاستهلاكيِّ في العالَمِ الإسلاميِّ من خلالِ دراسةٍ تحليليةٍ لكلٍّ من (السودان، والسعودية) خلال الأعوام(١٩٩١-٢٠٠٧)م، وهو من الموضوعاتِ المهمَّةِ والجديرةِ بالبحث من جهةِ أنّ العولمةَ الاقتصاديةَ تؤدّي إلى تقليلِ دخلِ الأفراد؛ من خلالِ الاستهلاكِ (النزويِّ، والتفاخُري، والبذخيّ) لسلعٍ وخدماتٍ غيرِ ضرورية، ومن جهةٍ أُخرى تؤدِّي إلى قلَّةِ مدَّخراتِ الأفراد؛ بسببِ الاستهلاكِ المفرطِ للدخولِ على هذه السلعِ والخدمات؛ ممّا انعكسَ على عدمِ قيامِ المشاريعِ التنمويةِ الوطنية، وتفشِّي ظاهرةِ البطالة, ومن ثمَّ الاعتمادِ على الاستثماراتِ الأجنبيةِ أو القروضِ من مؤسساتِ العولمةِ الدولية، التي أغرقَت الدولَ الإسلاميةَ في دُيونٍ أجبرتْها للسيرِ في عولمةِ الاقتصادِ والتبعيةِ الاقتصاديةِ(خصخصة المشاريعِ الحكوميةِ للقطاعِ الخاصِّ)، وتتأثَّرُ بظواهرها الاقتصاديةِ كـ(التضخُّمِ، والأزماتِ المالية) .

أوّلاً : البياناتُ الإحصائيةُ للاستهلاكِ بالسعودية :

لمعرفةِ أثرِ العولمةِ الاقتصاديةِ على الدخلِ الإنفاقيِّ في (السعودية، والسودان) يمكنُ دراسةُ مردودِ العولمةِ الاقتصاديةِ على الاستهلاكِ في كلٍ من (السعودية والسودان) وذلك من خلالِ جمعِ البياناتِ المتعلِّقةِ بالدراسةِ محلِّ البحث، وهذه البياناتُ تتمثَّلُ في وارد الغذاء، وواردات السلعِ المصنَّعة، وواردات المنتجاتِ الزراعية، والزراعة المحليةِ لإجراءِ مقارنةٍ بين ما يتمُّ استيرادُه من موادِ الغذائيةِ لسدِّ فجوةِ الطلبِ المحليِّ وبين ما يتمُّ إنتاجهُ محليَّاً والتي يُمكنُ تمثيلُها في الجدولِ أدناه .

الجدول رقم (٩) بيانات السلع الاستهلاكية المستوردة للسعودية مقارنةً بالإنتاج المحلي من الزراعة المحلية خلال الأعوام (١٩٩٠-٢٠٠٧)

السنة	وارد الغذاء	واردات السلع المصنعة	واردات المنتجات الزراعية	الزراعة المحلية
2007	11827419300	72271396500	12445021700	10194146958.1
2006	8547330190	53452018405	8564358831	10181117952
2005	8716267555	46572967514	9137837328	9990368256
2004	6637213234	34932821359	6983467405	9746198528
2003	5924959495	28919810300	6251121405	9576817664
2002	5203819044	25199879651	5512756352	9499422720
2001	4739909125	23737465892	5038718939	9379032064
2000	5374552099	22053062037	5662917161	9326133248
1999	4790982765	20473450600	5029910321	8975383552
1998	4653235242	21954527616	4955326216	8775513088
1997	4951000000	20770000000	5265000000	8691604480
1996	4741879720	20185083200	5043405316	8435447808
1995	4533399432	20668906080	4860812588	8462809600
1994	2663908000	18019432000	3254120000	8379682304
1993	3007349000	22855005000	3331464000	8576424960
1992	3478522000	26976902000	3830017000	8285611008
1991	3734309000	22776882000	4021037000	7815251968
1990	3319277000	18227542000	3486802000	7596098560

مصدر البيانات: البنك الدولي ـ مؤشرات التنمية في العالم، ومصدر البيانات: كتاب الأمم المتحدة الإحصائي السنوي

يُلاحَظُ من الجدولِ أعلاهُ أنّ الزراعةَ تشملُ (الأحراشَ، والصيدَ، وصيدَ الأسماك)، إضافةً إلى المحاصيلِ والإنتاجِ الحيوانيِّ. أما الوارداتُ من الغذاءِ فتتألَّف من السلعِ الواردة؛ مثل (الغذاءِ، والحيواناتِ الحيّةِ، والمشروباتِ، والتبغِ، والزيوتِ، والشحومِ الحيوانيةِ والنباتيةِ، والبذورِ الزيتيةِ، والمكسَّراتِ الزيتيةِ والنواةِ الزيتيةِ...)، أمّا وارداتُ المنتجاتِ الزراعية تتمثَّلُ في مُدخلاتِ الإنتاجِ الزراعيِّ من (تقنيةٍ، ومبيداتٍ، وأسمدةٍ) وغيرها، والتي تُستخدَمُ

في تحسينِ الإنتاجِ المحليِّ، وهي كذلك مَظهرٌ من مظاهرِ العولمَةِ الاقتصاديةِ لـ(مواكبةِ متطلَّباتِ الطلبِ المحليِّ، ومنافسةِ الإنتاجِ المستورد)، أمّا فيما يخصُّ واردَ الغذاءِ يلاحظُ من الجدولِ أعلاه أنّ المملكةَ العربيةَ السعوديةَ وارداتُها من الغذاءِ أكبرُ من الإنتاجِ المحليِّ من الزراعة– رغمَ تصنيفِها بعد دولةِ سورية من ناحيةِ الاكتفاءِ الذاتيِّ من القمحِ– وهذا ما يؤكِّدُ العلاقةَ الطرديةَ بين ازديادِ الدخلِ وحجمِ الاستهلاكِ الذي يولدُ الطلبَ على المنتجاتِ غيرِ المنتجةِ محليّاً، أو ربّما يعودُ ذلك لطبيعةِ المنطقةِ الجبليةِ والصحراويةِ؛ ممّا جعلَها تعتمدُ في غذائِها على العالَمِ الخارجيِّ، الأمرُ الذي يجعلُها عُرْضَةً للتقلُّباتِ الاقتصاديةِ؛ مثل: ارتفاعِ الأسعارِ، أو قلّةِ الإنتاجِ العالَميِّ من هذه السلعِ التي تعتمدُ عليها من الخارجِ، وقد دفعَ هذا الوضعُ ببعضِ بالمستثمرينَ الاستثمارَ في المجالِ الزراعيّ(مثل: مشروعِ الراجحيِّ الزراعيِّ بالسودان).

ثانياً: الدراسةُ القياسيةُ لأثرِ العولمَةِ الاقتصاديةِ على الاستهلاكِ بالسعودية:

تمّ جمعُ البياناتِ الخاصّةِ بالمتغيِّرِ التابعِ(هو الاستهلاكُ الكليُّ)، بالإضافةِ إلى بياناتِ المتغيِّراتِ المستقلَّةِ والتي تمثِّلُ جميعُها العولمةَ الاقتصاديةَ والمتمثِّلَة في (حجمِ السياراتِ المستورَدة، وسعرِ الصرفِ، والغذاءِ المستورَد، وحجمِ الهواتفِ) المستخدمة في المملكة العربية السعودية، وبناءً على هذه المتغيِّراتِ المستقلَةِ يكون الإطارُ النظريُّ لهذه المتغيِّراتِ وعلاقتِها بالمتغيِّرِ التابعِ علاقةً طرديةً؛ بمعنى: أنّه كلَّما يرغَبُ المستهلكُ السعوديُّ في زيادةِ استهلاكِه من السلعِ والخدماتِ يزيدُ استهلاكُه لهذه السلعِ المعولَمة؛ بـ(سببِ زيادةِ حجمِ الدخلِ، أو زيادةِ حجمِ العمالةِ الوافدةِ) ممّا تزيدُ الاستهلاكَ كذلك، أمّا فيما يخصُّ متغيِّرَ سعرِ الصرفِ؛ فهو ذو علاقةٍ طرديةٍ مع الدولارِ لارتباطِه به؛ من حيث الاحتياطاتُ النقديةُ بالسعودية من الدولار؛ ممّا يجعلُ الريالَ السعوديَّ يزيدُ بنسبةٍ أقلَّ مع زيادةِ الدولارِ، أو بسببِ زيادةِ تصديرِ النفطِ والاستثماراتِ الأمريكيةِ بالسعودية، أو استثمارِ هذه الاحتياطياتِ النقديةِ في مشاريعَ وبنوكٍ أمريكية، وهذا الوضعُ يجعلُها مستوردةً للأزماتِ العالَمية– وخاصّةً حالَتي (المالية، والركودِ الاقتصاديِّ).

الجدول رقم (١٠) يوضح أثر متغيرات العولمة الاقتصادية (سعر الصرف والسيارات ووارد غذاءو حجم الهواتف) على الاستهلاك في السعودية خلال الأعوام (١٩٩٠–٢٠٠٧) م القيمة بالملايين

السنة	الاستهلاك	سعر الصرف	السيارات	وارد غذاء	حجم الهواتف
2007	968.60	3.75	9.84	118.30	200.00
2006	991.00	3.75	7.28	85.50	196.60
2005	920.20	3.75	6.04	87.20	141.60
2004	903.00	3.75	5.45	66.40	91.80
2003	865.30	3.75	5.19	59.30	72.40

50.10	52.00	3.82	3.75	867.90	2002
25.30	47.40	2.58	3.75	968.00	2001
13.80	53.80	2.70	3.75	884.50	2000
8.40	47.90	1.94	2.72	812.50	1999
6.30	46.50	1.87	2.72	841.90	1998
3.30	49.50	2.14	2.72	825.90	1997
1.90	47.40	2.86	2.72	779.90	1996
1.60	45.30	3.01	2.72	732.50	1995
1.60	26.60	4.00	2.72	669.10	1994
1.50	30.10	3.72	2.72	685.90	1993
1.40	34.80	2.84	2.72	729.20	1992

مصدر البيانات : البنك الدولي ـ مؤشرات التنمية في العالم، ومصدر البيانات : كتاب الأمم المتحدة الإحصائي السنوي

١ /الاسلوب الرياضي للدالة :

$$C = f(ER, F, M, CR\ldots)$$

حيث أن :

الاستهلاك الكلي بالمملكة = C

سعر الصرف بالمملكة = ER

حجم الغذاء بالمملكة = F

حجم الهواتف بالمملكة = M

حجم السيارات بالمملكة = CR

٢ / الدالة القياسية المقدرة لأثر العولمة الاقتصادية على الاستهلاك في السعودية :

$$C = \beta + \beta\, ER + \beta\, F + \beta\, CR + e$$

$$C = 526.6 + 94.8\, ER - 46.6\, CR + 2.5\, f + 1.13\, M$$

$$SE = (82)\,(21.3)\,(-10.04)\,(0.90)\,(0.5)$$

$$r = 0.97$$

$$r^2 = (0.93)$$

t^*= (6.4) (4.5) (-4.6) (2.7) (2.5)
f^*= 37.5

يلاحظُ من التحليلِ القياسيِّ أعلاه: أنّ هنالكَ علاقةً قويةً جداً وطرديةً بين متغيِّراتِ العولَمةِ الاقتصاديةِ والمتغيِّرِ التابعِ (الاستهلاك) بالسعوديةِ؛ حيث بلغتْ قيمةُ معاملِ الارتباطِ ٩٧٪، أمّا بالنسبةِ للجزءِ المفسّر(معامل التحديد) بلغت قيمة ٩٣٪ ويفسِّرُ ذلك بأنّ هنالك ٩٣٪ من متغيِّراتِ العولَمةِ الاقتصاديةِ تُؤثِّرُ على الاستهلاك, بينما هنالك ٧٪ تعودُ إلى المتغيِّراتِ غيرِ المضمَّنةِ في الدالةِ، ويعزيها الباحثُ إلى الطلبِ على الاستهلاكِ المحليِّ.

أمّا المعلِّماتُ المقدَّرةُ فجاءَتْ جميعُها معنويةً (أي القيمةُ المطلقةُ لـ t المحسوبةُ أكبرُ من القيمةِ الجدوليةِ لـ t2.1؛ ممّا يجب تضمينُها في النموذجِ المقدَّرِ لأثرِ العولَمةِ الاقتصاديةِ على الاستهلاكِ في السعوديةِ، كما جاءتْ المعلِّماتِ مطابقةً لفروضِ النظريةِ الاقتصاديةِ؛ عدا معلِّمةِ حجمِ السياراتِ وقطعِ الغيارِ المستوردةِ، ويرجِّحُ الباحثُ هذا الوضعَ للاستيرادِ غيرِ المنتظمِ كما هو مُلاحَظٌ في الجدولِ أعلاه، ويعودُ السببُ في ذلك لطلبِ بعضِ الدولِ للسياراتِ المستوردَةِ لدى الشركاتِ السعوديةِ؛ لتجنُّبِ تكاليفِ النقلِ من مكانِ إنتاجِها؛ مثل: (مصرَ، وسوريةَ، والسودانِ) وغيره.

ثالثاً: البياناتُ الإحصائيةُ عن الاستهلاكِ في السودان:

استخدمَ الباحثُ المتغيراتِ المستقلَّةَ نفسها السابقة لتوضيحِ أثرِها على الاستهلاكِ (المتغيِّرِ التابعِ) في السودان، وقبل أن يتمَّ التحليلُ القياسيُّ لأثرِ العولَمةِ الاقتصاديةِ على الاستهلاكِ في السودانِ تناولَ الباحثُ البياناتِ الإحصائيةَ أدناه لتوضيحِ تغيُّرِ سلوكِ المستهلكِ السودانيِّ على بعضِ السلعِ والخدماتِ، والتي هي بمثابةِ ظاهرةٍ من ظواهرِ العولَمةِ الاقتصاديةِ، وهي تتمثَّلُ في واراداتِ السلعِ المصنَّعةِ –رغمَ جَودةِ السلعِ المنتجةِ محليّاً لخُلوِّها من المبيداتِ والتحسيناتِ سابقاً، وهذا ما لجأتْ إليه منظمةُ التجارةِ العالَميةِ في الآونةِ الأخيرةِ؛ حيث يعتمدُ التصديرُ على السلعِ الغذائيةِ الخاليةِ من أيِّ (مبيداتٍ، أو كيماوياتٍ، وهرموناتٍ)؛ ولكن رغمَ ما يمتازُ به السودانُ من أراضٍ واسعةٍ وخَصيبةٍ يلاحظُ هنالك ازديادٌ في الطلبِ على السلعِ المصنَّعةِ المستورَدةِ من الخارجِ، كما يلاحظُ من الجدولِ أدناه أيضاً هنالكَ طلبٌ متزايدٌ على سلعَتي الملبوساتِ وواراداتِ الأقمشةِ الجاهزةِ(مثلاً ملابس الموضة)، وهنا إشارةٌ واضحةٌ للاستهلاكِ النزويِّ والمحاكاةِ والتقليدِ للمجتمعِ الغربيّ، أمّا فيما يخصُّ واراداتِ المنتجاتِ الزراعيةِ والموادِ الكيماويةِ لتحسينِ الإنتاجِ المحليِّ، إلاّ أنّ الملاحظَ هنالك طلبٌ متزايدٌ على السلعِ المستورَدةِ، كان المفترضُ أن يقلَّ الطلبُ على الاستيرادِ لهذه السلعِ؛ بسببِ تحسُّنِ الإنتاجِ المحليِّ، ولكنَّ الواقعَ بخلافِ ذلك؛ ممّا يُؤكِّدُ أنّ المستهلكَ السودانيَّ متأثِّرٌ بالعولَمةِ الاقتصاديةِ، من ناحيةِ الاستهلاكِ المفرطِ لهذه السلعِ المستورَدةِ.

الجدول رقم (١١) بيانات السلع الاستهلاكية المستوردة إلي السودان مقارنةً بالإنتاج المحلي من الزراعة المحلية خلال الأعوام (١٩٩٠-٢٠٠٧)

السنه	السلع المصنعة	ملبوسات	أقمشة	المنتجات الزراعية	المواد الكيماوية
2007	7842962	138361	125282	1261023	395489344
2006	8164346	141279	152864	544589	1027811440
2005	6444692	130099	218189	1090331	647139335
2004	5648675	102789	177708	956578	640134668
2003	3258740	83860	143459	537930	421476350
2002	2259423	55406	123013	500270	302579073
2001	1815720	22128	90168	489298	261515223
2000	1039702	22128	55322	376298	200556061
1999	1353000	15000	55322	376298	200556061
1998	1353000	15000	71000	334000	232000000
1997	1016000	17000	71000	284000	232000000
1996	641000	3000	78000	203000	222000000
1995	704000	4000	32000	311000	166000000
1994	832501	3024	38000	196181	127000000
1993	595587	3061	55019	196181	130216000
1992	537069	1503	23087	114649	104411194
1991	537069	1503	25103	114649	73772000

مصدر البيانات : البنك الدولي ـ مؤشرات التنمية في العالم، ومصدر البيانات : كتاب الأمم المتحدة الإحصائي السنوي

ثالثاً: التحليل القياسي لأثر العولمة الاقتصادية على الاستهلاك في السودان :-

١ /الاسلوب الرياضي للدالة :-

$$C = f(E,F,M,CR....)$$

حيث أن :-

حجم الاستهلاك بالسودان = C

سعر الصرف بالسودان = E

حجم الغذاء المستورد بالسودان = F

حجم أجهزة الهاتف = D

حجم السيارات المستوردة بالسودان = CR

٢ / فروضُ النظرية الاقتصادية :

أ) يتوقّعُ الباحثُ وجودَ علاقةٍ طرديةٍ بين الاستهلاكِ المحليِّ للمستهلكِ السودانيِّ والغذاءِ المستوردِ، ويرجعُ ذلك بسببِ الطلبِ المتزايدِ على الغذاءِ المستوردِ، رغمَ أنّ السودانَ يمتلكُ أكبرَ الأراضي الخصيبة والصالحة للزراعة، ومن المعروفِ أنّ معظمَ غذاءِ السوادِ الأعظمِ في السودانِ يعتمدُ على (الدُّخْنِ، والذُّرَةِ)؛ ولكنْ في ظلِّ العولمَةِ الاقتصاديةِ أصبحَ يعتمدُ في غذائه على العالَمِ الخارجيِّ؛ ممّا يجعلُه عُرضةً للتقلُّباتِ الاقتصاديةِ العالَمية.

ب) أمّا المتغيِّراتُ المستقلَّةُ كـ(السياراتِ، والدجيتالِ، والهواتف) فهنالكَ علاقةٌ طرديةٌ كذلك، وترجعُ هذه العلاقةُ إلى زيادةِ الدخلِ القوميِّ، ومن ثَمَّ الدخلِ الفرديِّ؛ بسبب استغلالِ (النفطِ، والذهبِ).

ج) علاقةُ الاستهلاكِ بسعرِ الصرفِ علاقةٍ عكسيةٍ، وتعودُ هذه العلاقةُ العكسيةُ إلى أنّ السودانَ اعتمدَ في الصرفِ لاحتياطاته النقديةِ على اليورو بدلاً من الدولار.

٣ / نتائجُ الدالةِ المقدّرةِ لأثرِ العولمَةِ الاقتصاديةِ على الاستهلاكِ في السودان :

$$C = 3952.4 + 1.5\,CR - 21.9\,E + 2.3\,F + 53.7\,M$$

$$SE = (517.3)\ (0.7)\ (6.4)\ (0.99)\ (10.6)$$

$$r = 0.98$$

$$r^2 = 0.95$$

$$t^* = (6.9)\ (2.2)\ (-3.43)\ (2.3)\ (5.06)$$

$$f^* = 59.7$$

يلاحظُ من التحليلِ المقدَّرِ أعلاه: أنّ معلمةَ القاطعِ جاءتْ غيرَ معنويةٍ من ناحيتَين؛ فمن ناحيةِ اختبارِ الخطأ المعياريّ نجدُ أنّ نصفَ المعلمةِ أقلَّ من قيمةِ الخطأ المعياريِّ؛ ممّا يؤكِّدُ أنّ المعلمةَ غيرُ معنويةٍ، ولاتختلفُ كثيراً عن

الصِّفْر($\beta=0$)، ولهذا "تفسيرٌ هندسيٌّ" معناه أنّ خطّ قاطعِ الدالةِ يمرُّ بنقطة الأصلِ؛ ممّا يؤكِّدُ أنّ ميلَ الاستهلاكِ يمرُّ بنقطةِ الأصلِ، وهذا مطابقٌ لفروضِ نظريةِ الاستهلاكِ عند (كينز)، إنّ ميلَ الاستهلاكِ في الأجلِ الطويلِ يمرُّ بنقطةِ الأصلِ، أمّا الاختبارُ الثاني فهو القيمةُ المطلقةُ لـقيمةِ t المحسوبةِ جاءت أكبرَ من قيمةِ t الجدولية؛ ممّا يُؤكِّدُ معنويةَ المعلمةِ إحصائياً؛ بمعنى : أنّ ميلَ الدالةِ(الاستهلاكِ التلقائيِ) لا يمرُّ بنقطةِ الأصلِ، ويفسَّرُ ذلك اقتصاديّاً هنالك استهلاكٌ تلقائيٌّ يعودُ إلى الإنتاجِ المحليِّ.

أمّا معلماتُ المتغيِّراتِ المستقلَّةِ فجاءت نتائجُ الدراسةِ مطابقةً لفرضِ النظريةِ الاقتصاديةِ السابقةِ، ومعنويةُ المعلمةِ إحصائياً عند مستوى معنوية ٥٪ (أيّ القيمةُ المطلقةُ لـقيمةِ t المحسوبةِ جاءت أكبرَ من قيمةِ t الجدولية)؛ ممّا يُؤكِّدُ قبولَ فرضِ البديلِ ($H:\beta_i\neq0$) القائلِ أنّ المعلمةَ لا تُساوى صِفراً، ورفضَ فرضِ العدمِ القائلِ بأنّ المعلمةَ لا تختلفُ معنوياً عن الصِّفْر، يتَّضِحُ أنّ التقديرَ كان مُتميِّزاً من حيث ناحيتان؛ فمن حيث الارتباطُ فهنالكَ علاقةٌ قويةٌ جدّاً بين مُتغيِّراتِ العولمَةِ الاقتصاديةِ والاستهلاكِ بالسودان, ومن ناحيةٍ أُخرى فإنّ القوَّةَ التفسيريةَ للمعادلةِ المقدَّرةِ كانت عاليةً جدّاً؛ حيث بلغَ معاملُ التحديدِ المعدَّلِ قيمةَ (٩٥٪)؛ مما يعني أنّ النموذجَ، أو المتغيِّرَ المعتمدَ يتأثَّرُ بنسبة(٩٥٪) بهذه المتغيِّرات، بينما هنالك (٥٪) فقط تعودُ إلى المتغيِّرِ العشوائيِّ(أي محدِّداتِ الاستهلاكِ على الإنتاجِ المحليِّ بالإضافةِ لارتفاعِ اختبار($f=59.7$ المحسوبة)؛ ممّا يؤكِّدُ سلامةَ صياغةِ النموذجِ، و بما أنّ($n=13$)، و($t_{tab}=2.1$) والاختبارَ من جهتَين، و($f_{tab}=3.01$)، وعليه يكون التفسيرُ الاقتصاديُّ لمُيولِ الاستهلاكِ للمعلماتِ كالآتي :

ا) كلّما يزيدُ اقتناءُ السياراتِ بنقطةٍ واحدةٍ على الإنتاجِ المحليِّ يزيدُ اقتناءُ السياراتِ المستورَدةِ بنسبة ١.٥٪، وهذا يعودُ إلى زيادةِ الدخلين (القوميِّ والشخصيِّ)، وأكثرُ هذا الشراءُ ينقسمُ إلى قسمين: هُما القطاعُ الحكوميُّ(التوظُّفُ المفرطُ في المؤسساتِ الحكومية– وخاصّةً بعد سلامِ جنوبِ السودان)، أمّا قطاعُ الأُسَرِ فزيادةُ اقتناءِ السياراتِ يُرجِّحُه الباحثُ إلى التسهيلاتِ التي تُقدِّمُها البنوكُ(بالبيعِ بالتقسيطِ، أو بيعِ المرابَحة).

ب) أمّا معلمةُ سعرِ الصرفِ جاءت سالبةً مطابقةً لفروضِ النظريةِ الاقتصاديةِ، ويُفسَّرُ هذا اقتصادياً على أنّه كلّما زادَ الدولارُ بنسبةٍ واحدةٍ انخفضَت قيمةُ العملةِ المحليةِ بنسبة ٢١.٩٪، أو كلّما انخفضَ احتياطيُّ السودانِ من عُملَةِ اليورو انخفضَ سعرُ العملةِ المحليةِ بنسبة ٢١.٩٪ مقابلَ الدولارِ الأمريكي.

ج) أمّا معلمةُ الغذاءِ المستوردِ فجاءتْ ذاتَ طرديةٍ مع الاستهلاكِ؛ فهذا يُفسَّرُ اقتصادياً بأنّه: كلّما زادَ استهلاكُ السودانِ بنسبةٍ واحدةٍ تزيدُ نسبةُ الاستهلاكِ على الغذاءِ بنسبة ٢.٣٪.

د) وكذلك تُفسَّرُ معلمةُ (الهاتفِ، وأجهزةِ التلفازِ والدجيتالِ والهواتفِ) لا تختلفُ عن التفسيرِ الاقتصاديِّ للسياراتِ؛ بمعنى كلّما زادَ دخلُ الفردِ بنسبةٍ واحدةٍ زادَ استهلاكُه لهذه السلعِ الكماليةِ بنسبة ٥٣.٧٪، وهذا ما

أكَّدَهُ رئيسُ السودانِ في إحدى خطاباتِه عن التنميةِ ذامًّاً ما حقَّقَتْه الاتصالاتُ من أرباحٍ و الذى كان أعلى من المشاريعِ الأُخرى.

الجدول رقم (١٢) يمثِّلُ بياناتِ العولمة الاقتصادية والاستهلاك في السودان خلال الأعوام (١٩٩١-٢٠٠٧)م

السنة	استهلاك	سيارات	واردات الغذاء	سعر الصرف	حجم أجهزة الهاتف
2007	16143589	906456	1228704696	250.00	255.00
2006	16016599	993495	518551045	217.12	245.00
2005	14393924	118910	1052954647	245.1	238.00
2004	13514151	890533	907292461	257.8	230.00
2003	12014861	479756	511207759	251.00	224.00
2002	11979062	322043	475108518	252.39	218.00
2001	10395236	252945	359946783	255.4	212.00
2000	10734893	155188	359946783	255.7	206.00
1999	9581640	155188	312000000	251.6	200.00
1998	10162308	176000	312000000	196.6	180.00
1997	8737515	107000	255000000	157.6	110.00
1996	7755084	710000	186000000	124.6	100.00
1995	7755084	120000	289000000	57.83	97.00
1994	7755084	110654	312000000	29.62	80.00
1993	7755084	108411	176994776	16.18	70.00
1992	7755084	151206	176994776	9.75	60.00
1991	7755084	151206	106924000	0.7	50.00

مصدر البيانات: البنك الدولي ـ مؤشرات التنمية في العالم، ومصدر البيانات: كتاب الأمم المتحدة الإحصائي السنوي

النتائجُ والتوصياتُ

أوّلاً: النتائجُ: يستخْلِصُ الباحثُ من دراسةِ أثرِ العولمةِ الاقتصاديةِ على الإنفاقِ الاستهلاكيِّ في العالَمِ الإسلاميِّ (دراسةً تطبيقيةً على السودانِ والسعوديةِ) ما يأتي:

١ / العولمةُ الاقتصاديةُ أدَّت إلى تغييرِ أنماطِ الاستهلاكِ في الدولِ الاسلامية؛ حيث أصبحَ المستهلكُ لايُفرِّقُ بينما هو (ضروريٌّ، وغيرُ ضروري).

٢ / إنّ المستهلكَ في الاقتصادِ الوضعيِّ هدفُه الوحيدُ هو تحقيقُ أقصى إشباعٍ مُمكنٍ– مهما كانت الوسيلةُ(مشروعةً، أو غيرَ مشروعةٍ)، بينما المستهلكُ في الاقتصادِ الإسلاميِّ فإنّه يبغي من وراءِ استهلاكه – إلى جانبِ إشباعه لحاجاته من السلعِ والخدماتِ وفقَ ضوابطِ الشرعِ– الحصولَ على الثوابِ من المولى عزَّ وجلَّ، إذا اقترنَ استهلاكُه بنيَّةِ الطاعة، وهذا ما يُميِّزُ المستهلكَ المسلمَ عن غيره.

٣ / الاقتصادُ الإسلاميُّ يُحدِّدُ منهجاً لـ(لاستهلاك، والإنفاق) وفقاً لـ(ضوابطَ، و قواعدَ) تدعو إلى التوسُّطِ في الاستهلاك، وربطه بظروفِ المجتمعِ وإمكاناته الاقتصادية، وتحديدِ أولوياته تبعاً لتلكَ الظروفِ مع التأكيدِ على ضرورةِ توفيرِ الحاجاتِ الأساسِ للمواطنينَ كافةً، وتحريمِ السلعِ والخدماتِ الضارَّةِ بالفردِ والمجتمع.

٤ / العولمةُ الاقتصاديةُ اعتبرَت المستهلكَ– سواءٌ كان (غنيّاً، أو فقيراً) هو العاملُ الرئيسُ والمحُرِّكُ الأساسُ لبقاءِ وعملِ أيِّ منشأةٍ اقتصاديةٍ في السوقِ واستمرارِها، باعتبارِها تنتجُ السلعَ والخدماتِ التي تعملُ على تنفيذِ رغباته وتلبيةِ احتياجاته؛ بحيث تصنعُ وتنتجُ ما يطلبُه المستهلكُ ويحتاجُه.

٥ /التقدُّمُ الصناعيُّ والتقنيُّ، وتعدُّدُ وسائلِ الاتصال، وتطوُّرُ وسائلِ النقلِ والموصلاتِ أدَّتْ إلى تخطِّي الحواجزِ الجغرافية؛ ممّا أدّى إلى زيادةِ استهلاكِ بعضِ السلعِ والخدماتِ غيرِ الضروريةِ للمستهلكِ الفقيرِ والغنيِّ على السواء.

٦ / للمستهلكِ المسلمِ دالتَي استهلاكٍ؛ إحداهُما: دالةُ استهلاكٍ دنيوية، وأُخرى: دالةُ استهلاكٍ أخروية.

ثانيا: التوصياتُ:

١ / يجبُ أن تُسهِمَ أخلاقُ المستهلكِ المسلمِ وتصوُّراتُه العَقَديَّةُ في تكييفِ الهيكلِ السلَعيِّ للطلبِ الفعليّ في المجتمعِ وفقَ (قواعدِ الحلالِ والحرامِ في الإسلام)، وحسبَ الترتيبِ الشرعيِّ للحاجاتِ (الضروريّة، ثمَّ الحاجيّة، ثمّ الكماليّة).

٢ / ضرورةُ التزامِ المستهلكِ المسلمِ في سلوكه الاستهلاكي بـ(الضوابطِ الشرعية)، والتزامه بـ(التوسُّطِ والاعتدال) في الاستهلاك، فـ(لا إسرافَ، ولا تقتيرَ)؛ بل(قَوامٌ بين ذلكَ)؛ لتحقيقِ مبدأ أنَّ (المالَ مالُ اللهِ، والبشرُ مستَخْلَفُونَ فيه).

٣ / يجب ترشيدُ السلوكِ الاستهلاكيِّ والإنفاقيِّ للفردِ و الجماعة؛ وذلك من خلالِ تفعيلِ وسائلِ وآلياتِ حمايةِ المستهلكِ والمنفقِ المُسْرِف، كـ(الحسبة، والمنابرِ الدعوية).

٤ / يجبُ إشباعُ حاجاتِ المستهلكِ المسلمِ من السلعِ والخدماتِ المباحةِ شرعاً؛ سواءٌ كانَ إنتاجاً (محليّاً، أو مستورَداً).

٥ / المحافَظةُ على مدَّخَراتِ المستهلكِ المسلمِ من خلالِ ترشيدِ الاستهلاك.

٦ / العملُ على تفعيلِ مبدأِ الوسطيةِ في الاستهلاكِ، مع الحثِّ على الاستثمارِ دعماً للطاقةِ الإنتاجيةِ وتوفيراً لمتطلَّباتِ التنميةِ الاقتصاديةِ للمجتمعِ؛ لتحقيقِ المستوى المعيشيِّ المناسبِ (حاضراً، ومستقبلاً) .

المراجع:

١. سورة محمد، الآية 12 .
٢. سورة الأحقاف الآية 20 .
٣. رواه أحمد في مسنده من حديث أبى سعيد الخدري، ورواه الترمذي حسن صحيح .
٤. سنن ابن ماجه، كتابه الأطعمة، باب من السرف أن يأكل كل ما اشتهيت، ص112 .
٥. أمين عبد العزيز منتصر، بحث بعنوان "محاولة لصياغة نظرية سلوك المستهلك في الاقتصاد الإسلامي المعيار الوزني"، مقدم للمؤتمر الدولي الثالث عشر للإحصاءات والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية والسكانية، القاهرة، 1408ه
٦. أسماء أحمد سالم العويس، الضوابط الشرعية للإنفاق والاستهلاك في ضوء السنة النبوية، الندوة العلمية الثالثة للحديث الشريف حول القيم الحضارية في السنة النبوية، الأمانة العامة لندوة الحديث، دبى 16/11/2006م .
٧. إسماعيل صبري عبد الله، الكوكبة، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي السنوي التاسع عشر للاقتصاديين المصريين بعنوان " التنمية العربية والتطورات الاقليمية والدولية" القاهرة 21 - 23 ديسمبر 1995م .
٨. صادق جلال العظم، ماهي العولمة، ورقة عمل مقدمة للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس 1996م .
٩. غالب أحمد عطايا، العولمة وانعكاساتها على الوطن العربي، ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى التربوي الأول، الفجيرة – الأمارات، 29-30/4/2002م .
١٠. عادل المهدى، دولة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة – مصر، 2004م .